

قتل الأسرى.. ذلك الملف الأسود!

من يستطيع ان ينسى تاريخ اليوم.. إنه ٢٩ أكتوبر..
و ٢٩ أكتوبر في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، له لون الدم وطعم
العلقم، ففي ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ ثم ١٩٥٦ ارتكبت العصابات اليهودية المسلحة
مذبحة كفر قاسم الشهيرة ضد الفلسطينيين، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت
قوات العدوان الاسرائيلية أول وأكبر مذبحة لقتل الاسرى المصريين
جماعيا، كمقدمة للعدوان الثلاثي الشهير على مصر،
في نفس اليوم، نفس التاريخ!

اليوم، نتذكر، لا نستطيع ان ننسى ولن
نستطيع، مادام المجرم طليقا، والمجرم هنا
ليس فردا او فرادا فقط من بني اسرائيل،
لكن المجرم الرئيسي هو دولة اسرائيل،
التي بدأت جرائم المذابح الجماعية
للأسرى والمدننين العزل، منذ أكثر من
خمس سنين عامسا، ولانزال تمارس ارتكاب
الجريمة البشعة حتى الآن، وإن اختلفت
الأساليب والوسائل.

قبل أيام عقدت أربع منظمات مصرية
وعربية، هي المنظمة العربية لحقوق
الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب،
 واتحاد المحامين العرب، والمنظمة المصرية
لحقوق الإنسان، مؤتمرا في القاهرة، حول
جرائم الحرب الاسرائيلية ضد الاسرى
والمدننين العرب، وفيه ومن خلاله طرحت
أكثر من وثيقة وأكثرت من دراسة، في
مقدمتها وثيقة بعنوان «الجريمة والعقاب»
أعدوا حقوق الاسرى وحاكموا القتل،
اعتنتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،
وفيها توثيق مذهل يفضح الانتهاكات
الجسيمة والاجرامية، التي ارتكبتها قادة
وجنود الجيش الاسرائيلي ضد الاسرى
والمدننين المصريين أثناء حربي
١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف.

و حين شهد صيف ١٩٩٥، بداية اعترافات
عدد من العسكريين الاسرائيليين، بقتل
الاسرى المصريين خلال حروب
١٩٥٦ و١٩٦٧، والاستنزاف، وتكررت حديثا
العديد من أسماء كبار القادة المسؤولين -
أنداك - من موسى ديان، الى اسحق رابين،
ومن المعازز الى شارون وبيرون، بدأنا نحن
كعادة، في رد الفعل الذي جاء عصبيا
وعاطفيا فحسب، ثم عاد في النهاية خاملا
خامدا، يتجمد في ملفات العلاقات
السياسية وحساباتها، الهائلة أحيانا،
المتوترة أحيانا أخرى، دون ان يأخذ حقه
من الأهمية والاستمرارية والاصرار على
فتح الملف على مصرعيه!

لقد ثار الوجدان الشعبي، في البداية،
حين اكتشف الجريمة النكراء، والتهمة
المشاعرة مع المقالات الصحفية
والتصريحات الرسمية، وتحركت بعض
الجهات الحكومية، خصوصا وزارة
الخارجية المصرية، لكن تقاطر الأيام من
عام ١٩٩٥ - حتى اليوم في عام ١٩٩٧، لم
يشهد خطوة عملية محددة، لفضح هذه
الجرائم أمام الضمير العالمي، وبالتالي
محاكمة المجرمين من مرتكبيها، أمام
محاكم دولية، على غرار محاكمات
نورمبرج بعد الحرب العالمية الثانية،
ومحاكمات مجرمي الحرب في البوسنة، بل
حتى على غرار ما فعلته اسرائيل نفسها،
حين اختطفت «ايحمان» أحد قادة النازية،
وحاكمته أمام محاكمها بتهمة قتل اليهود
جماعيا، واقامت حول هذه المحاكمة حفلات
صاخبة من العويل والنحيب، من الابتزاز
والتهديد والوعيد!!

وبقدر ما أن هناك على الناحية المصرية
والعربية، جهودا تصر على إحياء القضية
وفتح الملف الدامي وفضح الجريمة التي لا
تضيق بالتقادم، مثل جهود المنظمات الأربع
صاحبة المؤتمر المذكورة انفا، بقدر ما

قبل أيام عقدت أربع منظمات مصرية
وعربية، هي المنظمة العربية لحقوق
الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب،
 واتحاد المحامين العرب، والمنظمة المصرية
لحقوق الإنسان، مؤتمرا في القاهرة، حول
جرائم الحرب الاسرائيلية ضد الاسرى
والمدننين العرب، وفيه ومن خلاله طرحت
أكثر من وثيقة وأكثرت من دراسة، في
مقدمتها وثيقة بعنوان «الجريمة والعقاب»
أعدوا حقوق الاسرى وحاكموا القتل،
اعتنتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،
وفيها توثيق مذهل يفضح الانتهاكات
الجسيمة والاجرامية، التي ارتكبتها قادة
وجنود الجيش الاسرائيلي ضد الاسرى
والمدننين المصريين أثناء حربي
١٩٥٦ و١٩٦٧ وحرب الاستنزاف.

امام هذا التوثيق الحافل بشهادات من
كتبت له الحياة وشاهد المذابح وعانى
مرارة الأذى، أنفتح من جديد ذلك الملف
الملقوم بالجرائم الفظيعة والدماء المهدرة،
فاختلطت فيه فقاغعات المصرم مع
استغاثات الضحية، وبقيت جريمة الجرائم
حية في الضمير الوطني والقومي
والإنساني.

فإن كانت الحروب تشهد عادة معارك
القتل المتبادل، فإن أخط جرائم الحرب
والسلم على السواء، هي قتل الاسرى
العزل والمدننين الابرياء غير المشاركين في
المعارك غير القادرين عن الدفاع عن
انفسهم!

ولعل تاريخ الصراع العربي -
الاسرائيلي، يحفل باسوأ سجل من هذه
الجرائم الدنيئة، فإن كان العرب على كل
الحنهات وفي كل المعارك، لم يثبت أنهم
قتلوا أسيرا إسرائيليا بصورة متعمدة،
فإن الاسرائيليين لم يكتفوا بممارسة القتل
الجماعي للأسرى والمدننين العرب،
خصوصا المصريين، منذ حرب ١٩٤٨ حتى
الآن، بل انهم يتفأخرون علنا ويعنجهية
صارخة، بانهم فعلوا ذلك بالأمس
وسيفعلونه في كل حين، تنفيذا لتعاليم
دينية متطرفة، ولتعليمات سياسية
عسكرية متطرفة، ترى أن قتل الأغياريه -
أي من هم غير اليهود - في اوقات السلم،
كما في اوقات الحرب، ضرورة دينية
وواجب سياسي، باعتبار هؤلاء من
النفائيات البشرية، التي يجب سرعة
التخلص منها!!

ولقد تضخم الملف الأسود لقتل الاسرى
وارتكاب المعازر الجماعية، على ايدى

بقلم

صلاح الدين حافظ

تم الكشف عن مذابحها الجماعية، سواء باعتراف بعض العسكريين الاسرائيليين أخيراً، أو عن طريق شهادة المصريين الذين نجوا من الأسر ومن المذابح بالتالي.. ولا يزال في الملف الدامي، أوراق سوداء كثيرة!

هكذا يدعى القلب صباح ٢٩ أكتوبر من كل عام.. لأن دماء الأسرى المقتولين جماعياً، تتلجج في وجوهنا نارا محرقة، لأننا في الواقع أمام جريمتين، لا تسقطان بالتقادم، الجريمة الأولى هي قتل اسرائيل لأسرانا جماعياً، والجريمة الثانية، هي الصمت «غير البليغ» من جانبنا على جريمة اسرائيل النكراء، وكلنا مسئول، الشعب والحكومة، حزب التطبيع وأحزاب المقاطعة، المؤيدون والمعارضون، المرابطون والمهرولون.

مسئوليتنا تتضاعف أمام أرواح كل هؤلاء الشهداء، الذين قتلوا غسراً، حين نعرف أن قضيتهم لا تزال ساخنة ملتهبة في وجدان الشعب، مسنودة ومؤيدة من الأعراف والقوانين الدولية ذات البعد السياسي والتاريخي، التي تحمي الأسرى والمدنيين أثناء الحرب، وتعاقب من يخالف ذلك، بدءاً بتصريح باريس عام ١٨٥٦ واعلان بروكسل عام ١٨٧٤، مروراً باتفاقيات لاهاي للسلام عامي ١٨٩٩، و١٩٠٧، وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٥، وانتهاء باتفاقية جنيف الثالثة عام ١٩٤٩.. وكلها تحرم قتل الأسرى والمدنيين أثناء الحرب، وتضع قواعد دولية مستقرة لمعاملتهم معاملة إنسانية، وتعاقب من يرتكب عكس ذلك.

هكذا نجد في أيدينا قضية عادلة، وفي أعناقنا ثار ودماء بريئة طاهرة، اغتالتها أيدي العدوان الصهيوني غسراً وخسة، الجريمة ثابتة بالوثائق والاعترافات الاسرائيلية، قبل المصرية والعربية، والمجرم معروف ومحدد، لكن العدالة لا تزال غائبة!!

وبقدر ما نطالب السيد عمرو موسى وزير الخارجية، بتحريك الملف النائم، واعادة اثارة هذه الجرائم البشعة ضد الانسانية، وسجل اسرائيل ملفوم بها، بقدر ما نطالب حزب التطبيع، بأن يحمل هذا الملف الاسود الدامي على ظهره، ويهسرول به في «طريق الآلام»، نحو أصدقائه من انصار السلام في اسرائيل، لعلهم يساعدوننا في أخذ الثار وإراحة الأرواح البريئة الهائمة في الفضاء، تطلب القصاص العادل من المجرم الذي يتفاخر علناً بجريمته!

● خير الكلام: يقول الشريف الرضي:
ومثلّي لا يأسى على ما يفوته
إذا كان عقبي ما ينال زوال

نطالب الحكومة المصرية، وخصوصاً وزير الخارجية عمرو موسى صاحب المواقف الوطنية الصلبة، بتحريك القضية، ليس كما يتصور البعض طلباً لتعويض أسر الضحايا، فالدماء لا تقايس بالمال، ولكن إصراراً على كشف الجريمة وإبهارها، ولضخ المجرمين وتقديمهم لمحاكمة دولية، تنفيذاً لاتفاقية جنيف الدولية - عام ١٩٤٩ - الخاصة بحماية الأسرى ومعاملة المدنيين أثناء الحرب.

حين نعود الى الوثائق الفاضحة للجريمة الاسرائيلية النكراء، نجد ان «تقرير - وثيقة، المنظمة المصرية لحقوق الانسان، بعنوان «الجريمة والعقاب»، يستخلص من اعترافات العسكريين الاسرائيليين انفسهم، وقائع ثلاث مذابح جماعية للأسرى والمدنيين المصريين خلال عدوان ١٩٥٦ على النحو التالي:

■ قتل ٤٩ مدنياً مصرياً من عمال المهاجر والتمثيل بهم قرب ممر متلا!

■ قيام جنود الكتيبة ٨٩٠ بقيادة «أري شارون» ببيرو، واللواء التاسع بقيادة «أريل شارون» بقتل كل من يصادفهم في مسرح العمليات من عمال مدنيين وجنود مصريين، على غرار ما فعلت الكتيبة ٨٩٠ حين قتلت عشرات من عمال شركة للبترول، أثناء مرورهم في شاحنة بالقرب من رأس سدرا

■ قيام الجنود الاسرائيليين بمذابح جماعية للأسرى المصريين في شرم الشيخ، وفي حرب ١٩٦٧، يستخلص التقرير من واقع اعترافات العسكريين الاسرائيليين انفسهم ما يلي:

■ قيام قوة عسكرية اسرائيلية خاصة، بقيادة «بنيامين المعازر» بارتكاب اكبر منحة جماعية في العريش، أجهزت خلالها على ٣٠٠ جندي مصري وبعض الجنود الفلسطينيين.

■ قيام القوات الاسرائيلية بارتكاب ٦ مذابح أخرى، في كل من ممر متلا وخان يونس وغزة!

يرصد التقرير - الوثيقة، أيضاً اعتراف تاجر اسرائيلي باستخدام الأسرى المصريين كقطع غيار بشرية، حيث كانوا سوقاً لتجار الأعضاء البشرية ولتدريب الأطباء الاسرائيليين المستجدين، وأنه هو شخصياً استفاد بنقل كلية له من احد الأسرى المصريين رغماً عنه!

ثم يرصد التقرير - الوثيقة، شهادات ٥٦ شاهداً من الأسرى الناجين ومنها تأكيد وقوع مزيد من المذابح أقطع مما اعترف به الاسرائيليون مثل:

■ منبحة وادي الحسنة التي ارتكبت يوم ٦ يونيو ١٩٦٧، حيث اصدر الضابط الاسرائيلي المسئول في الموقع «مردخاي براون» أوامره لجنوده بقتل ٣٠٠ أسير مصري في دقائق.

■ منبحة جبل لبنى التي ارتكبت يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، حيث قتلت القوات الاسرائيلية نحو ١٥٠ جندياً مصرياً بعد استسلامهم، وذلك بان دهمتهم بالديابات.

■ قتل ٥٠ عاملاً مدنياً مصرياً من عمال شركة سمعان للمنجنيز في المنطقة التي كانت خاضعة لقيادة أسحق رابين رئيس الوزراء الأسبق!

ولعل هذه مجرد عينات من الجرائم التي